

● 41 جمعية فقط من أصل 199 يحق لها ذلك لامتلاكها مقار دائمة... والبقية مؤجرة

أبرز الأنشطة المستثمرة

ووفقاً لمصادر «الشؤون» فإن اللجنة المشكلة برئاسة الوكيل المساعد لشؤون قطاع التنمية الاجتماعية في الوزارة، وعضوية مديرية إدارات الجمعيات الأهلية، والخيرية والمبرات، والتخطيط والمتابعة، إضافة إلى ممثلين عن وزارة المالية - إدارة أملاك الدولة، وبلدية الكويت، أنجزت أبرز الأنشطة المستثمرة التي من الممكن الاستفادة منها وتخدم جمعيات النفع العام على سبيل المثال لا الحصر (الملاعب، ودور الحضانات الخاصة، والأندية الصحية، وأجهزة الصراف الآلي لأموال الـ «ATM»، إضافة إلى اللوحات الإلكترونية، ومحامات السباحة، ومحال الزهور، ومكاتب السفريات، ومكاتب التصوير والطباعة) وغيرها من الأنشطة الأخرى. «شريعة» أن يكون الاستثمار داخل مقر الجمعيات وبما لا يزيد على 30 في المئة من المساحة

تأكيداً لخبري «الجريدة» المنشورين في عدديها الصادرين في 16 و 26 أبريل الماضي بعنواني: تكليف «الشؤون» وضع تصور للاستثمار بمقار «النفع العام»، و«الربح المادي» في «النفع العام» يصطدم بشأن الجمعيات، الذين يقاوتون خلالهما إلى أن «الجنة المشكلة لدراسة الأمر تناقش مدى قانونية السماح بالاستثمار حال وروده بالأنظمة الأساسية للجمعيات»، علمت «الجريدة» أن اللجنة، السالف ذكرها، رفعت تصوراً مبدئياً إلى وكيل الوزارة للعرض على الوزير، أكدت خلاله ضرورة تعديل الأنظمة الأساسية لجمعيات النفع العام بما يتوافق مع الاستثمار في مقارها التابعة لأماك الدولة، وذلك كخروج قانوني يحل معضلة «الربح المادي» الذي يسعود على الجمعيات تخيير ذلك، في ظل وجود المادة الأولى من القانون رقم 24 لسنة 1962، الصادر بشأن الأندية وجمعيات النفع العام والتي قضت بأن «تتألف جمعيات النفع العام والأندية من



وزارة الشؤون

من قبل وزارة المالية الخاصة
بوضع ضوابط واشترطات
الاستثمار، وكذلك الأنشطة
المسموح مزاولة داخل مفا
«النفع العام»، مؤكدة أن الهدف
من ذلك وضع أسس قانونية
واضحة تهدف إلى تعزيز
مصادر الجمعيات المالية
ومساندتها في تحقيق
الأهداف التي أشتهرت لأجلها،
لضمان تطوير خدماتها
المقدمة للمجتمع عموماً

وضمن تصوراتها، اقترحت
 دفع مذكرة إلى وزير الشؤون
 بتعديل القانون رقم (24/
 1962) الصادر بشأن الأندية
 وجمعيات النفع العام،
 لتعظيم إيرادات الدولة وفقاً
 لتوجيهات مجلس الوزراء،
 وتلافي ملاحظات ومخالفات
 الأجهزة الرقابية بهذا الشأن،
 لافتة إلى أنه سيتم إعادة
 درس المقترحات التي سبق
 عرضها على مجلس الوزراء

الكلية للجمعية»، مشددة على أن الجمعيات التي يحق لها التمتع بميزة الاستثمار التي تمتلك مقار دائمة من «الملك الدولة» وهي قرابة 41 جمعية أهلية فقط من أصل 199 جمعية، لاسيما أن البقية مؤجرة مقارها بصفة مؤقتة.

وذكرت المصادر أن اللجنة،

الأندية الصحية
والملاعب
والحضانات
وأجهزة الـ «ATM»
أبرز الأنشطة
المقترحة